الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء**

16 **مارس** 2021

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| هيئة حقوق الإنسان | 2 |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 4 |

# اليوم العالمي لحماية المستهلك.. 5 تنبيهات عند شراء السلع

# هيئة حقوق الإنسان تجدد التذكير..

المصدر: جريدة عاجل الثلاثاء 03 شعبان 1442هـ - 16 مارس 2021م
https://ajel.sa/TcjRWG/

بيّنت هيئة حقوق الإنسان الحقوق العامة للمستهلك التي يجب عليها الانتباه لها، وذلك بمناسبة الاحتفاء باليوم العالمي للمستهلك.

وشاركت هيئة حقوق الإنسان، عبر حسابها الإلكتروني الرسمي الموثق بموقع "تويتر"، صورة معلوماتية «إنفوجراف» مصحوبة بتغريدة جاء فيها «يجب أن تتضمن الفاتورة المبلغ الإجمالي والتفصيلي والتاريخ ونوع ووصف السلعة واسم المنشأة وقيمة الضريبة المضافة»، واختتمتها بوسم «هاشتاج اليوم_العالمي_لحقوق_المستهلك.«

وأوضحت هيئة حقوق الإنسان، أنه من الحقوق العامة للمستهلك ما يلي:

-توفير البيانات على المنتج وتشمل الاسم والمقاس والحجم والوزن والعدد والسعة والسعر وبلد الإنتاج والتارسخ والصلاحية والعناصر والمنتج وتكون جميع البيانات باللغة العربية.

-شراء السلع المعروضة دون قيد أو شرط من البائع عد العروض التي تتضمن عدد السلع المحددة لكل مستهلك وعدم ربط شراء سلعة بأخري.

-أن تكون السلعة مطابقة للوائح الفية المعتمدة واستبدال واسترجاع المغشوشة أو المعيبة أو المقلدة، وأن توضح تحذيرات الاستخدام على المنتج مباشرة.

-أخذ الباقي مهما كان قليلًا والحصول على فاتورة باللغة العربية تتضمن المبلغ الإجمالي والتفصيلي والتاريخ ونوع ووصف السلعة واسم المنشآة وقيمة الضريبة المضافة.

-عند شراء الذهب يجب أن تحتوي القطعة على العيار والدمغة وأن يحصل المستهلك على فاتورة تتضمن رقم الترخيص وتاريخ البيع والسعر والوزن والنوع والوصف الشامل للمشغول، وإذا زاد وزن الحجر عن 5% يجب أن يدون وزنه في الفاتورة ووزن وسعر الذهب.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# إلغاء إصدار الوكالة الأولى من كتابات العدل وإتاحتها عبر "ناجز"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 03 شعبان 1442هـ - 16 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1875256

وجه وزير العدل د. وليد بن محمد الصمعاني، بإلغاء شرط إصدار الوكالة الأولى حضورياً من كتابات العدل، وتقديمها مباشرة عبر بوابة الخدمات العدلية الإلكترونية "ناجز."najiz.sa
وكانت وزارة العدل تشترط للاستفادة من خدمة الوكالة الإلكترونية المقدمة عبر بوابة ناجز، أن يكون المستفيد قد سبق له إصدار وكالة عبر كتابات العدل، قبل أن تتيح إصدارها مباشرة عبر بوابة ناجز بحسب توجيه وزير العدل الصادر مؤخرًا .
وأشارت الوزارة إلى أن المستفيدين الذين زاروا كتابات العدل - بغرض إصدار وكالة - بعد إطلاق خدمة الوكالات الإلكترونية عبر ناجز، كان لأجل تحقيق شرط الوكالة الإلكترونية بـ"أن يكون المستفيد سبق أن أصدر وكالة لدى كتابة العدل."
وأكدت الوزارة أن خدمة الوكالة الإلكترونية عبر بوابة ناجز غير متاحة في حالات محددة، أهمها إذا كان المستفيد قاصراً سناً أو قاصراً عقلاً بموجب صك ولاية، أو إذا كان عمر المستفيد أكبر من 65 سنة ولم يسبق له إخراج وكالة؛ إذ تقدم لهم الوزارة خدمات التوثيق عن طريق خدمة كتابات العدل المتنقلة. وبينت الوزارة أن عدد الوكالات الإلكترونية الصادرة خلال العامين الماضيين بلغت ستة ملايين وكالة إلكترونية.
يذكر أن وزارة العدل تعمل على تحويل الخدمات التوثيقية كافة إلى إلكترونية بالكامل من دون الحاجة لزيارة المستفيد لكتابة العدل؛ بهدف تيسير الإجراءات على المستفيدين ورفع كفاءة العمل والأداء.

# بدء تطبيق اللائحة التنفيذية للاتجار في الكائنات الفطرية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 3 شعبان 1442هـ - 16 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1875262

أعلنت وزارة البيئة والمياه والزراعة، بدء تطبيق اللائحة التنفيذية للاتجار في الكائنات الفطرية ومنتجاتها ومشتقاتها، وذلك بناء على المادة 48 من نظام البيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 165) بتاريخ 19/ 11/ 1441هـ، وقرار مجلس الوزراء رقم (729) بتاريخ 16/ 11/ 1441هـ.
وأوضحت الوزارة، أن اللائحة تسري على جميع الأشخاص في المملكة، وتهدف إلى تحديد نطاق عمل المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية، والمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، بشأن الاتجار في الكائنات الفطرية ومشتقاتها ومنتجاتها، حيث يعتبر كل مركز السلطة الإدارية والتنفيذية فيما يتعلق باختصاصه في إعداد وإصدار قوائم بالكائنات الفطرية التي ينظم الاتجار فيها، وتحديد وإعلان الحصص السنوية للأنواع التي يمكن تصديرها أو استيرادها، وإعداد الضوابط والاشتراطات والقواعد المنظمة، وإصدار التراخيص اللازمة، بالإضافة إلى التفتيش وتطبيق أحكام

اللائحة في الفحص عند الاستيراد أو التصدير أو العبور أو التفريغ أو مراقبة الأسواق، والتنسيق مع الجهات المعنية بمراقبة المنافذ البرية والبحرية والجوية .
وأشارت الوزارة، إلى أن اللائحة تضمنت مهام اللجنة العلمية بشأن الاتجار بالكائنات الفطرية ومشتقاتها ومنتجاتها، وأحكام الاتجار، وآلية واشتراطات منح التراخيص وشهادات الملكية، بالإضافة إلى جدول تصنيف العقوبات والمخالفات التي تشمل: تصدير أو إعادة تصدير أو استيراد أو بيع أو نقل أو عرض أو حيازة كائنات فطرية أو منتجاتها أو مشتقاتها بدون ترخيص، وعدم تطبيق معايير عرض أو إيواء أو إكثار الكائنات الفطرية الحية أو معايير النقل البري والبحري والجوي، ولمعرفة المزيد حول اللائحة يمكن الدخول إلى موقع الوزارة الإلكتروني عبر الرابط :
https://www.mewa.gov.sa
يذكر، أن المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية يشرف على البرامج المرتبطة بحماية الحياة الفطرية وتنميتها، والبرامج المتعلقة بحماية التنوع الأحيائي، وكذلك تخطيط واقتراح المناطق المحمية وإدارتها، وإدارة مراكز إكثار الحيوانات المهددة بالانقراض وإعادة توطينها، بينما يهتم المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، بتطوير المتنزهات الوطنية وإدارتها، وتنمية وإعادة تأهيل الغطاء النباتي في الغابات والمراعي، وحماية الأنواع النباتية المحلية والمهددة وإكثارها، ومكافحة التصحر، إضافة إلى إجراء الدراسات ودعم الأبحاث المرتبطة بالغطاء النباتي، بالإضافة إلى إصدار وتجديد التصاريح، والتفتيش وضبط المخالفات، والتنسيق مع الجهات ذات الصلة فيما يخص إنفاذ لائحة الاحتطاب وتطبيق الضوابط الخاصة بها.

# 5ضوابط جديدة لحماية الأطفال من مخاطر الأدوية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 03 شعبان 1442هـ - 16 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/722770

سعيد الزهراني - الطائف

A A

شرعت الهيئة العامة للغذاء والدواء في وضع 5 ضوابط لحماية الأطفال من مخاطر الأدوية من خلال متطلبات خاصة لتغليف المنتجات الطبية التي قد تسبب خطرًا كبيرًا لحدوث سمية للأطفال إذا تم تناولها عن طريق الخطأ وتحديد قائمة الأدوية التي تتطلب عبوة مقاومة للأطفال. وتلعب العبوات المقاومة للأطفال دورًا مهمًا في الحد من حالات التسمم العرضي عند الأطفال، فهي توفر فقط حماية واحدة من حيث إنها تؤخر الوقت الذي يستغرقه الطفل لفتح العبوة، مما يزيد من احتمالية تدخل الكبار قبل الوصول الكامل للمحتويات ويمكن تناولها. وستقوم الهيئة بإلزام مصانع الأدوية بالضوابط التي تهدف إلى الحماية لهذه الفئة. وحددت الهيئة أنواعًا مختلفة من الأدوية التي تشكل خطرًا عليهم في حالة الوصول إليها وسهولة استخدامها من قبلهم.

**-تحتفظ بخصائصها المقاومة للأطفال للعدد المتوقع من الفتحات والإغلاق اللازمة لاستخدام المحتويات بشكل كامل.**

1. **-يجب ألا يتأثر أداء ميزة مقاومة الأطفال سلبًا بمحتويات العبوة.**
2. **-يجب أن تكون مادة الإغلاق من البلاستيك.**
3. **-يجب أن يكون غطاء الإغلاق محكماً.**
4. **-تبقى صالحة للغرض منها حتى تاريخ انتهاء صلاحية الدواء.**

# الصحة تنفي تأثر ٠أطفال الطائف" بانقطاع التيار 14 يوماً

# تعتمد على المولدات انتظاراً لتوريد الكيبل البديل

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 03 شعبان 1442هـ - 16 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/722767

الطائف - المدينة

أكدت وزارة الصحة أن مستشفى الأطفال بالطائف لم يتأثر بالانقطاع الجزئي للكهرباء في الطوارئ والعيادات الخارجية، إذ بلغت إحصائية الطوارئ خلال العشرة أيام الماضية 2387 مراجعًا فيما بلغت إحصائية العيادات الخارجية 1440 مراجعًا. وأكدت استنادًا إلى صحة الطائف أن العمل يجري حاليًا لتوريد الكيبل الكهربائي إلى مستشفى الأطفال. ويأتي هذا الرد من المتحدث الإعلامي للوزارة د.محمد العبدالعالي على الرغم من خطورة الاعتماد على المولدات الاحتياطية في تشغيل أقسام حيوية ومهمة في مستشفى الأطفال بالطائف لليوم الرابع عشر على التوالي ووجود 8 مخاطر محتملة على الأقل لها.

فيما لم ترد الوزارة عن خطورة الاعتماد كليًا على المولدات المستأجرة، ولماذا استغرقت كل هذا الوقت للإصلاح وهل لديها خطط للتعامل مع مثل هذه الأحداث بشكل فوري. تجدر الإشارة إلى أن انقطاع التيار الكهربائي تسبب به أحد المقاولين مما أدى إلى توقف الكهرباء عن العمل في أقسام» الطوارئ» و» العيادات الخارجية»، واضطرت الشؤون الصحية إلى استئجار مولدين بهدف تغطية الأقسام المتضررة.

**أبرز مخاطر المولدات الاحتياطية**

**-احتمال توقفها في أي لحظة.**
**-الاحتياج المستمر إلى الصيانة.**
**-الضوضاء.**
**-انبعاث الدخان.**
**-استمرار تعبئتها بالوقود داخل نطاق المستشفى.**
**-المخاطر الجسيمة في حالة توقفها عن بعض الحالات الطارئة.**
**-التوقع بإجراء عمليات إخلاء في أي وقت.**
**-المولدات المستعملة والمستأجرة تشكل تهديدًا للسلامة.**

# إلغاء شرط إصدار الوكالة الأولى من كتابات العدل وإتاحتها إلكترونياً

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 03 شعبان 1442هـ - 16 مارس 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2061631

وجّه وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني بإلغاء شرط إصدار الوكالة الأولى حضورياً من كتابات العدل، وتقديمها مباشرة عبر بوابة الخدمات العدلية الإلكترونية (ناجز).

وكانت الوزارة تشترط للاستفادة من خدمة الوكالة الإلكترونية المقدمة عبر بوابة ناجز أن يكون المستفيد سبق له إصدار وكالة عبر كتابات العدل، قبل أن تتيح إصدارها مباشرة عبر بوابة ناجز بحسب توجيه الوزير. وأشارت الوزارة إلى أن المستفيدين الذين راجعوا كتابات العدل بغرض إصدار وكالة بعد إطلاق خدمة الوكالات الإلكترونية عبر ناجز كان لأجل تحقيق شرط الوكالة الإلكترونية بـ«أن يكون المستفيد سبق أن أصدر وكالة لدى كتابة العدل». وأكدت «العدل» أن خدمة الوكالة الإلكترونية عبر بوابة ناجز غير متاحة في حالات محددة؛ أهمها إذا كان المستفيد قاصراً سناً أو قاصراً عقلاً بموجب صك ولاية، أو إذا كان عمر المستفيد أكبر من 65 عاماً ولم يسبق له إخراج وكالة؛ إذ تقدم لهم الوزارة خدمات التوثيق عن طريق خدمة كتابات العدل المتنقلة. وبيّنت الوزارة أن عدد الوكالات الإلكترونية الصادرة خلال العامين الماضيين بلغ 6 ملايين وكالة إلكترونية.

# بعد إلغاء "نظام الكفيل".. ما هي حقوق أصحاب العمل تجاه العامل؟ "مختص" يجيب

## نصحهم بتوثيق العقود بمنصة "مُدد" وتجديد الرخص في ميعادها بانتظام

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 03 شعبان 1442هـ - 16 مارس 2021م
https://sabq.org/3Z56cQ

كَثُر التساؤل حول مُبادرة تحسين العلاقة التعاقدية وما ترتب عليها من حقوق والتزامات على طرفي العلاقة العمالية، وذلك مع بدء نفاذ القرار.
وأجاب على عدد من الاستفسارات المستشار الإداري والعمالي طلعت عبد الرحيم ناقرو، في حديث لـ"سبق" قائلاً إن المبادرة صدرت بموجب قرار وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية رقم (51848) وتاريخ 1442/3/19هـ

والمتضمن تعديل بعض فقرات المادة (14) من اللائحة التنفيذية لنظام العمل الصادرة بالقرار رقم (70273) وتاريخ 1440/4/11هـ، وأن تلك المبادرة منحت العامل الوافد الحق في التنقل الوظيفي وتمكينه من إصدار تأشيرة الخروج والعودة أو الخروج النهائي وذلك بضوابط وشروط مُحددة، وأن تلك المبادرة تقتصر على العمال الوافدين الخاضعين لنظام العمل فقط، وهنا يجدر بنا إيضاح أهم المسائل الشائعة في هذا الصدد.

وأضاف: "المبادرة لم يصدر بها نظام جديد، وغاية ما في الأمر أنه قد تم تعديل بعض فقرات المادة (14) من اللائحة التنفيذية لنظام العمل والمتعلقة بتنظيم انتقال العمالة الوافدة بين المنشآت من أجل سوق عمل مرن ومتطور."

وقال: "أما فيما يتعلق بحقوق صاحب العمل في ظل تلك المبادرة؛ فإنَّ من أهم تلك الحقوق، أنَّ لصاحب العمل جميع الحقوق المنصوص عليها في نظام العمل دون تغير، ومن ذلك حق صاحب العمل في التعويض عملاً بنص المادة (77) من نظام العمل في حال أنهى العامل العلاقة العمالية لسبب غير مشروع."

وبين أن مبادرة تحسين العلاقة قد وضعت بعض الشروط والضوابط لصالح صاحب العمل، ومنها أن يكون العامل قد أكمل 12 شهراً لدى صاحب العمل منذ دخوله للمملكة، وأن يكون مازال على رأس العمل، والتزام العامل الوافد بإشعار صاحب العمل برغبته في الانتقال لصاحب عمل آخر قبل انتهاء مدة عقد العمل بمدة لا تقل عن 90 يوماً كحد أدنى، وأنه يجوز الاتفاق بعقد العمل على مُهلة إشعار تزيد عن ذلك.

وقال إن التزام العامل بمهلة الإشعار لا يتعارض مع حق صاحب العمل في المطالبة بالتعويض المنصوص عليه في المادة 77 من نظام العمل متى كان إنهاء العامل لعقد العمل لغير سبب مشروع.

وأضاف: "من الحقوق الأخرى لصاحب العمل الحق في إصدار تأشيرة عمل فورية، حال انتقال العامل على الغير قبل إكمال مدة العقد وفق الشروط والضوابط التي تحددها الوزارة، وأن مدة تأشيرة الخروج والعودة التي يصدرها العامل يجب ألا تتجاوز مدة 30 يوماً فقط، وأن صاحب العمل لا يتحمل أي رسوم بشأنها، وفي حال عدم التزام العامل بالعودة خلال المدة المحددة يمنع من العودة للمملكة بشكل نهائي وفقاً لإفادة وزارة الموارد البشرية، وأنه يتم إشعار صاحب العمل بتأشيرة الخروج النهائي قبل عشرة أيام من استكمال الوافد إجراءات إصدارها."

وتابع: "على صاحب العمل معرفة أنه يوجد حالات يجوز فيها للعامل الوافد الانتقال إلى صاحب عمل آخر دون اشتراط مهلة إشعاره بذلك، منها حالة عدم وجود عقد عمل موثق أو مرور أكثر من 90 يوماً على دخول العامل للمملكة دون إصدار رخصة عمل، أو حال انتهاء رخصة عمل أو إقامة العامل."

ونصح المستشار أصحاب العمل بتوثيق عقود عمل العاملين بالمنشأة بمنصة "مُدد"، والحرص على تجديد رخصة العمل والإقامة في ميعاد تجديدها بانتظام، وتضمين عقد العمل شرط عدم المنافسة عملاً بنص المادة (83) من نظام العمل.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

# لجنة في "الشورى" تناقش مشروع نظام البريد .. يرفع التنافسية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 03 شعبان 1442هـ - 16 مارس 2021م
https://www.aleqt.com/2021/03/16/article_2051126.html

عقدت لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات - إحدى اللجان المتخصصة - في مجلس الشورى اجتماعا لها "عبر الاتصال المرئي" برئاسة هزاع القحطاني عضو المجلس رئيس اللجنة، وذلك لدراسة مشروع نظام البريد، بمشاركة عدد من مسؤولي وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

وأشار هزاع القحطاني رئيس اللجنة، إلى أن اللجنة ناقشت في الاجتماع الذي شارك فيه أعضاء المجلس أعضاء اللجنة ما ورد في مشروع نظام البريد من مواد، مبينا أن المشروع يهدف إلى تنظيم قطاع البريد في المملكة، والمساهمة في

الارتقاء بالخدمات البريدية المقدمة إلى أعلى المستويات.
وأوضح القحطاني أن المشروع الذي تناقشه اللجنة سيسهم في تطوير منظومة البريد وتحسين تجربة العملاء مع البريد في المملكة وحفظ حقوقهم ورفع مستوى مساهمة القطاع البريدي في الناتج الوطني، ورفع مستوى المنافسة بين الشركات البريدية في المملكة.
وطرح أعضاء المجلس أعضاء اللجنة خلال الاجتماع عددا من الاستفسارات والملاحظات لمسؤولي وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث أجاب المسؤولون عما طُرح من استفسارات تمهيدا لتقديم اللجنة تقريرها المتضمن رأيها حيال مشروع النظام.
يذكر أن لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات ضمن اللجان المتخصصة في مجلس الشورى، وتدرس حسب اختصاصها الموضوعات والأنظمة واللوائح ذات العلاقة التي تحال إليها، وتقديم تقاريرها المتضمنة توصياتها حيالها قبل رفعها إلى المجلس لمناقشتها وإقرارها تحت قبة المجلس.

# وداعاً لـ «الكفيل»

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 03 شعبان 1442هـ - 16 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1875213

## مها الوابل

بعد نحو سبعة عقود، ودعت المملكة نظام الكفيل، الذي حددت بنوده شكل العلاقة التعاقدية بين العامل الوافد وصاحب العمل، هذا النظام وإن شهد عدداً من الإيجابيات، إلا أنه شهد العديد من السلبيات، وقد رأت وزارة الموارد البشرية الآن حتمية إلغائه، واستبداله بمبادرة تهدف إلى تحسين العلاقة التعاقدية للعاملين في القطاع الخاص، ودعم رؤية بناء سوق عمل جاذب، وتمكين وتنمية الكفاءات البشرية وتطوير بيئة العمل.
مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية للعاملين تأتي في سياق تطلعات رؤية 2030 لتطوير سوق العمل، وتنقيته من السلبيات التي علقت به خلال العقود الماضية، عبر رفع كفاءة بيئة العمل، وإطلاق العديد من البرامج التي تصب في صالح العامل وصاحب العمل، لعل أبرزها برامج حماية أجور العاملين في القطاع الخاص، وتوثيق العقود إلكترونياً، ورفع الوعي بالثقافة العمالية وبرنامج "ودي" لتسوية الخلافات العمالية، وكذلك اعتماد برنامج التأمين على حقوق العاملين، وإطلاق منظومة اللجان العمالية المنتخبة.
وعندما تركز المبادرة على ثلاث خدمات رئيسة، وهي: خدمة التنقل الوظيفي، وتطوير آليات الخروج والعودة، والخروج النهائي، فهي هنا توفر ما يحتاجه أصحاب الكفاءات من مزايا في بيئة العمل، لتعزيز إنتاجيتهم وإظهار خبراتهم، في مشهد يُزيد من المنافسة الشريفة بينهم لإثبات ما يتمتعون به من كفاءات وخبرات نادرة، تساعدهم على تطوير ذاتهم والارتقاء بدخولهم، سواء في وظائفهم الحالية أو الانتقال إلى وظائف أخرى تلبي رغباتهم، وهذا الأمر ينعكس على الأداء العام لشركات القطاع الخاص بتطوير أنشطتها وبرامجها اعتماداً على هذه الخبرات.
وينتظر أن تثمر المبادرة عن مزايا عدة، تصب في صالح الاقتصاد الوطني، لعل أبرزها القضاء على السوق السوداء لتأشيرات العمل، هذا السوق الذي وجد في ظل نظام الكفالة القديم، وحصّل فيها الكفلاء مبالغ مالية طائلة من بيع التأشيرات لأي عامل يدفع الثمن، وهو الأمر الذي أضر بالاقتصاد الوطني وكبده خسائر فادحة.
ومن مزايا المبادرة أيضاً، الاقتصار على اجتذاب العمال من أصحاب الكفاءات النادرة التي يحتاج إليها سوق العمل السعودي في المرحلة المقبلة، ووقف استقدام العمالة الرديئة التي لا تمتلك أي خبرات تؤهلها للعمل، هذا الأمر كفيل أيضاً بوضع حد لانتشار عمليات التستر التجاري التي قادتها العمالة الرديئة، ومارست أعمالاً غير نظامية، لجمع الأموال في أوقات قياسية، من دون النظر إلى الأضرار الناجمة على مسيرة الاقتصاد الوطني.

# قراءة في: "استراتيجية المسؤولية الاجتماعية في المملكة»

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 03 شعبان 1442هـ - 16 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/722776

## سهيل بن حسن قاضي

وضعت الدولة رؤية طموحة لمستقبل منظومة المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث حرصت الرؤية على ترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية في كافة قطاعات التنمية لتعزيز مساهمة الشركات في برامج المسؤولية الاجتماعية التي لها أثر على تنمية المجتمع والبيئة والاقتصاد.

وقد توقفتُ أمامَ العديد من تفاصيل الدراسة التي أصدرتها وزارة الموارد البشرية تحت عنوان: «استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة العربية السعودية.«

ولفت نظري بدايةً ما جاء في الكلمة الافتتاحية لمعالي الوزير المهندس أحمد الراجحي الذي أكد أن العطاء قيمة متأصلة في الثقافة العربية والإسلامية وأن الشركات دأبت على إنفاق مبالغ لا يُستهان بها. ولعل معاليه قصد إنفاق الشركات على مصارف محددة وفق اجتهادات فردية تتعلق بالرؤساء أو المالكين وقناعاتهم وانتماءاتهم دون ارتباط ذلك الإنفاق باستراتيجيات الشركات، حيث الملاحظ نضوب الإنفاق في جوانب المسؤولية الاجتماعية في معظم الشركات، وندرة التنظيم في هذا الجانب، خاصة الإنفاق المرتبط بمجالات لها علاقة بطبيعة عمل أو منتجات الشركات وفق استراتيجية محددة، كما أن الإنفاق المتعلق بالاستدامة في مجالاتها الثلاث (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) يكاد يغيب أيضاً عن كثير من شركاتنا، التي لم يوظِّف معظمها إمكاناته لخدمة مفهوم المسؤولية الاجتماعية الذي تبنته الوزارة وهو «التزامها الطوعي بالعمل على خلق أثر مستدام لتنمية المجتمع والاقتصاد والبيئة، وأن يكون ذلك ضمن استراتيجيتها في كافة علاقاتها وأنشطتها الداخلية والخارجية.«

وفي معرض تناول الدراسة لواقع المسؤولية الاجتماعية للشركات، أكدت الدراسة أن الشركات السعودية تعتبر متأخرة في هذا المجال مما يحدُّ من جهود التنمية المستدامة، متوقفةً مع التحديات التي أبرزت هذا الواقع والتي كان منها: غياب المفهوم الموحد للمسؤولية الاجتماعية، وغياب الدور الاستراتيجي لها داخل الشركات، وغياب الوسطاء (الجهات التنفيذية المتخصصة كالقطاع غير الربحي) في تنفيذ المسؤولية الاجتماعية في الشركات الكبرى، وتباين جهود تعزيز الوعي بالمسؤولية الاجتماعية، ثم غياب المحفزات المالية التي تشجع الشركات على المساهمة في هذا الجانب (كالمحفزات الضريبية وتسهيل الأعمال وغيرها)، مع نقص المحفزات التقديرية وغياب الأنظمة التشريعية للمسؤولية الاجتماعية (كالإفصاح والمعايير)، ثم عدم وجود إطار واضح للحوكمة مما يُضعف التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بالإعداد المؤسسي للمسؤولية الاجتماعية. ولعل غياب المفهوم الموحد للمسؤولية الاجتماعية وغياب الحوافز والتسهيلات يعتبر - في تقديري- من أبرز تلك التحديات التي ينبغي أن تتصدر قوائم اهتمام الجهات المعنية، لمواجهتها وتذليل العقبات التي تحول دون اضطلاع كثير من منظماتنا بأدوارها الاجتماعية.

لقد جسَّدت هذه الدراسة المتخصصة مستوى عالياً من الشفافية تم من خلاله إلقاء الضوء على أهمية قراءة المعطيات الحالية لواقع المسؤولية الاجتماعية في بلادنا والتي تستدعي التوقف بالدراسة والتحليل أمام التحديات التي تحول دون تفعيل هذا المفهوم الذي يعتبر ركناً أصيلاً من أركان التنمية.

# كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 03 شعبان 1442هـ - 16 مارس 2021م

https://www.alriyadh.com/1875156

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 03 شعبان 1442هـ - 16. مارس 2021م

https://www.al-madina.com/article/722724